

السبع يتجه لطرد جميل السيد الأمين يدعو الشيعة إلى الانقلاب على سورية

بيروت - «السياسة» - رويترز: المتجاوزين منهم.

وقال محمد حسن الأمين ان بعض الشيعة يؤيدون الحركة المناوئة لسورية والتي تتألف في الاغلب من مسيحيين ودروز ومسلمين سنة حتى وان كانت لا تؤيدها اصزاب الشيعة الرئيسية المتحالفة مع دمشق.

وقال الأمين وهو قاض بارز في المحاكم الشيعة .

بلبنان وفقهه ديني يحظى باحترام واسع لرويترز لا يجوز للشيعة ككثافة ان تكون في عزلة من هذا الاجماع الوطني او شبه الاجماع الوطني اللبناني على الانتفاة حول انتفاضة الاستقلال لان هذا يكرس عزلة الطائفة.

وأرعب "يجب ان نعالج كل شكل من اشكال الاصطفاة والاصطفاة الطائفي المضاد في لبنان لانه يشعل فتنة او يمكن من يريدون اشعال حرب اهلية من استغلال الفرصة." ولوط غياب جماعتي اهل وحزب الله الشيعيتين بلبنان عن سلسلة تجمعات حاشدة تطالب بانهاء الهيمنة السورية على لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري يوم 14 من فبراير .

وقال الأمين ان أعضاء حزب الله وحركة اهل يعتقدون ان الانسداد السوري سيضعف الشيعة.

وأضاف "اعتقد ان كلا التنظيمين لم يكن بوسعهما استيعاب المتغيرات الحاصلة... "الطائفة الشيعية هي جزء لا يتجزأ من البنية الوطنية اللبنانية ذات المصلحة الحقيقية في التحرر

والسيادة والاستقلال".

والأمين هو مؤسس تجمع شيعي مستقل يسمى اللقاء الشيعي اللبناني عقد اول اجتماع له الاسبوع الماضي. وقال ان اللقاء الشيعي اللبناني ليس حزبا سياسيا لكنه يهدف الى ترسيخ الهوية القومية اللبنانية للمسلمين الشيعة. وقال انه ليس من المحتمل ان يخوض أعضاء من جماعته الانتخابات العامة.

في هذه الأثناء، مازالت عملية تهاوي النظام الأمني في لبنان تتوالى فصولا، فبعد إعلان المدير العام للأمن العام اللواء الركن المتقاعد جميل السيد وضع نفسه «بتصرف» رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، اتخذ وزير الداخلية حسن السبع إجراء مسلحاً بحق السيد لتجاوزة قوانين الموظفين، في حين كشفت مصادر مطلعة لـ «السياسة» ان الحكومة ستعتمد في اولى جلساتها بعد نيل الثقة إلى إقالة جميع قادة الأجهزة الأمنية.

ورفض السبع في اتصال أجرته معه «السياسة» الكشف عن طبيعة العقوبات التي ستتخذ بحق مدير الأمن العام، مشددا على ان الموضوع خاضع لقوانين وزارة الداخلية «ولا يمكنني ان ابوح به إلى وسائل الإعلام.. فانا رجل سياسي احترم القوانين في وزارتي والتزم تطبيقها».

لكن النائب المعارض وليد عيبدو أكد ان الإجراء المسلكي بحق اللواء السيد يستند الى المادة 55 من قانون الموظفين والذي يقول بتأنيب الموظف الذي يرتكب مخالفة تجاوز رئيسه المباشر أو خصم جزء من مرتبه الوظيفي.

ولفت عيبدو وهو محام مخضرم الى ان التأنيب الذي وجه شفويا الى السيد هو مقدمة لقرار حكومي كبير سيتخذ بحق المدير العام للأمن العام وغيره من القادة الأمنيين، مؤكدا ان اول جلسة للحكومة والمتوقعة في 26 الجاري ستشهد اتخاذ اجراءات قاسية بحق قادة الأجهزة من غير المستبعد ان يصار الى اقالمتهم وتعيين بديل عنهم.

وقال النائب عيبدو في تصريحات صحافية امس انه «يجب ان يعرف جميل السيد انه يلفظ انقاسه السياسية الاخيرة وقد انتهى الزمن الذي كان فيه اند الضباط يتحكم بوضع سياسي».

ورأى ان وزير الداخلية حسن السبع نموذج جديد للسياسيين والقادة في لبنان وبانزاله العقوبة باللواء السيد فانه يؤشر الى مرحلة جيدة تكون فيها السيادة للقانون فقط.

وفي هذا السياق كشفت مصادر مطلعة لـ «السياسة» عن اتجاه جدي لدى الوزير السبع للاقتراح على مجلس الوزراء بعد جلسة نيل الثقة إجراء تعديلات جذرية في الأجهزة الأمنية التابعة لوزارته وتعيين العميد أسعد الطقش مديراً عاماً للأمن العام بدلاً من اللواء السيد.

وآثارت عملية سقوط النظام الأمني والمخابراتي برحيل رموزه ارتياحاً بالغاً في الأوساط السياسية، لاسيما المعارضة منها التي رأت في هذا السقوط مقدمة لاعادة الاعتبار الى لبنان والانتفاء من الدولة البوليسية.

على صعيد آخر ترك تعليق حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في بيانها الوزاري مسألة القانون الانتخابي على توافق البرلمان خلال مهلة عشرة ايام الباب مفتوحا امام جدل سياسي جديد قد يؤثر على حصول الحكومة المصغرة على الثقة خلال جلستي مجلس النواب الثلاثاء والأربعاء المقبلين.

وأكد رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط الذي توجه الى طهران في زيارة مفاجئة، موافقته على الصيغة التي اعتمدها البيان الوزاري.

وقال جنبلاط انه يؤيد أي صيغة يجري التوافق عليها بشأن قانون الانتخابات وأشار الى انه لا مانع لديه من اعتماد القضاء كدائرة انتخابية.

ووصف جنبلاط اقدام قادة الأجهزة الأمنية على وضع أنفسهم «تحت التصرف» بالهرطقة ودعا الحكومة الى اقالمتهم والحزم اكثر في هذا الموضوع.

وفي واشنطن اعلن سعد الدين الحريري انه سيرشح للانتخابات المقبلة عن مقعد والده الشهيد، واعرب عن ثقته المطلقة في ان لجنة التحقيق الدولية ستتوصل الى منفذي جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري والمخططين ومن يقف وراءهم.